

### **Maurizio Veglio (avvocato Asgi)**

وضعت سياسة الهجرة الإيطالية تونس في مركز إهتمامها ، كما يتضح من البيانات المتعلقة بعمليات الطرد والحضور في مراكز الاحتجاز من أجل الإعادة إلى الوطن. في عام 2021 ، كان المواطنون التونسيون يمثلون 50 ٪ من عمليات الإعادة إلى الوطن بل وحتى 60 ٪ من إجمالي عدد المحتجزين في مراكز الإنعاش الحجز الإيطالي. إن الحديث المفرط عن التونسيين في نظام الطرد هو نتيجة الاتفاقات المبرمة بين البلدين بشأن الهجرة وتصنيف تونس كبلد منشأ آمن.

### **Samia Benamor (mediatrice culturale)**

بعد 23 عامًا من الديكتاتورية ، أوهمتنا ثورة 2011 بأنها انتصرت أخيرًا وحققت الحرية والمساواة. في الواقع ، غرقت تونس في أزمة اجتماعية واقتصادية خطيرة ، عميقة لدرجة أنها حفزت انتشار الأصولية. إن تفشي الفقر ، وعدم إمكانية الوصول إلى الخدمات والموارد ، ونقص الرعاية ، والبطالة ، والتمييز ضد فئات معينة من الناس) أفكر بشكل خاص في الأمهات العازبات والمرضى (يفسر الهجرة القوية. يضاف إليها ظاهرة مروعة ومقموعة ، وهي ظاهرة الأشخاص الذين فقدوا في البحر ، بعد النزول من القوارب، في السجن أو في مراكز الحجز : منذ عام 2011 حتى الآن ، هناك ما يقدر بنحو 5 آلاف شخص يتعثر تعقبهم ، ولا تزال عائلاتهم تنتظر الإجابات.

### **Majdi Karbai (parlamentare tunisino)**

لسوء الحظ ، لا تزال أوروبا تنتظر إلى الهجرة على أنها تهديد ، وليست ظاهرة اقتصادية واجتماعية. ولا تختلف المعاملة التي تحتفظ بها تونس نفسها لكثير من المهاجرين من جنوب الصحراء ، المحتجزين والمرفوضين في انتهاك لمبدأ عدم الإعادة القسرية. هناك حاجة إلى تغيير الرؤية ، الأمر الذي يعيد حقوق الناس إلى مركز السياسة ويعيد الكرامة للإنسان. علاوة على ذلك ، فإن ممارسة الاتفاقات بين إيطاليا وتونس غامضة وخطيرة. هذه اتفاقيات لم تتم الحديث عنها أو مناقشتها في البرلمان (حاولت أنا نفسي الوصول إليها ، لكن دون جدوى) ، والتي تعيد صورة علاقة القوة والمصلحة الأنانية الخالصة ، والموارد مقابل إعادة القبول. لا يمكننا قبول فكرة تقليص تونس إلى مراقب وخفر السواحل في أوروبا .

### **Martina Costa (Avocats Sans Frontières)**

لقد أدى النهج الأمني الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة إلى التقليل التام من حماية الحقوق والضمانات الأساسية للأفراد . تونس ، على وجه الخصوص ، في موقع استراتيجي لتطوير السياسات الخارجية للحدود الأوروبية :فهي بلد يتم تعريفه على أنه آمن ويتم إبرام الاتفاقات معه ، لكنه أصيب بأزمة مؤسسية خطيرة وغير قادر على الاستقلال عن المصالح التي تفرضها الدول الأوروبية .في السنوات الأخيرة ، أصبحت تونس الدولة الأولى من حيث عدد الوافدين إلى إيطاليا ولم يكن رد السلطات الإيطالية طويلاً .تضمن الاتفاقيات السرية في كثير من الأحيان بين ممثلي البلدين التمويل والمعدات لخفر السواحل التونسي لوقف المغادرة غير النظامية ، في ظل ضمان إجراءات أسرع لإعادة القبول من إيطاليا .كل هذا أدى إلى زيادة هائلة في عمليات الاعتراض في البحر من قبل خفر السواحل التونسي ، دون أي اهتمام باحتياجات السكان المحليين .

#### **Bilel Mechri (avvocato tunisino)**

حتى عام 1995 ، كان السفر بين تونس وإيطاليا مجانيًا ، لكن اتفاقية شنغن مثلت نقطة لا عودة لكثير من التونسيين ، الذين أُجبروا على الهجرة في ظروف غير نظامية .أدت ثورة 2011 إلى زيادة جديدة في عدد المغادرين وتدفق هائل لطالبي اللجوء من البلدان المجاورة .حدث كل هذا في بلد ، تونس ، الذي ، على الرغم من تقديم مشروع قانون إلى البرلمان في عام 2012 ، لم ينظم بعد الاعتراف بالحماية الدولية .في الوقت نفسه ، حفز تزايد طلبات الحماية الدولية للمواطنين التونسيين في إيطاليا تعاونًا مهمًا بين محامي البلدين ، مما سمح في العديد من الحالات بدعم الطلبات من خلال استرجاع الآراء والوثائق والمعلومات من المؤهلين .

#### **Barbara Spinelli (avvocata ASGI)**

على الرغم من تعريف تونس كدولة آمنة ، إلا أن هناك فئات عديدة من الناس لا تُحترم حقوقهم الأساسية .أفكر في أعضاء مجتمع المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخنثى ، والذين يبلغون من العمر 18 عامًا ، والذين غالبًا ما يكونون ضحايا للعنف المنزلي والاستغلال في العمل ، ومن الأشخاص المحرومين من الوصول إلى الرعاية

الطبية أو سوق العمل. ومع ذلك ، فإن تصنيفها كبلد منشأ آمن يوحي للهيئات الإدارية بأن تعتبر طالبي اللجوء من تونس مهاجرين لأسباب اقتصادية. إن تطبيق الإجراء المعجل للاعتراف بالحماية الدولية يقلل بشكل كبير من الوقت اللازم لفحص الطلب ، ويمنع المعلومات الكافية والفهم الكامل لما يحدث. كل هذا يقوض بشكل خطير فعالية الحق في اللجوء ، مع خطر إعادة إضفاء الشرعية على الأفراد المصابين بالفعل بصدمات شديدة.

**Monica Cristina Gallo (Garante dei diritti delle persone private della libertà del Comune di Torino)**

ارتفاع نسبة المواطنين التونسيين في مرمز الحجز في مدينة تورينو يجعل من الصعب الإهتمام بالأفراد المحتجزين ، الذين لا يفهمون في كثير من الأحيان معنى الاحتجاز. يزداد الارتباك سوءاً أثناء عمليات الإعادة إلى الوطن ، والتي تمكنا في بعض الأحيان من مراقبتها. إنها سلسلة من الأحداث التي يمر بها العديد من المهاجرين في ظروف شديدة الازعاج: الاستيقاظ المفاجئ في الساعات الأولى من الصباح ؛ البحث عن الأمتعة الشخصية وجمعها تحت إشراف شرطة مكافحة الشغب ؛ الانتقال بالحافلة إلى مطار تورينو والوعي التدريجي بالعودة الوشيكة إلى الوطن ؛ الإيماءات اليائسة لأولئك الذين يحاولون معارضة الترحيل بكل الطرق ؛ الوصول إلى باليرمو وإجراء المقابلة الشخصية مع القنصل ؛ المزيد من البحث والصعود إلى الطائرة إلى تونس ؛ تسليم الأشخاص من السلطات الإيطالية إلى السلطات المحلية . إنها آلية تترك مجالاً صغيراً للاستماع لإتياجات الفردية.

**Berthin Nzonza (Mosaico)**

الاحتجاز عامل يفاقم من معاناة أناس، مجبرون على العيش في ظروف هامشية ، محرومون من إمكانية الوصول إلى الأنشطة التعليمية والاجتماعية ، مع صعوبة التواصل مع العالم الخارجي. وبنفس الطريقة ، يجب أن ندين بشدة عنف التسريح من مراكز الحجز ، والذي - خاصة تجاه الأشخاص الذين يعانون من صعوبات نفسية و / أو صحية - يتزامن مع هجر كبير. لا يمكن أن يؤدي ذلك إلا إلى تفاقم الإحساس بفقدان الأمان ، خاصة إذا

لم يكن لديهم شبكة تواصل صلبة في المنطقة ، مما يضاف إليه  
عدم القدرة على الوصول إلى خدمة استقبال ورعاية صحية  
مناسبة